مجلس النواب

دائرة البحوث والدراسات النيابية
قسم بحوث الموازنة
تقرير

الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الثانية
الفصل التشريعي الاول

ملاحظات التقارير نصف السنوية لديوان الرقابة المالية عن نشاط وزارة الموارد المائية

للمدة من ١/١/لغاية ٦/٣٠ /٢٠٢١، ٧/١/ لغاية ٢٠٢١/١٢/٣١

الباحث

احمد شنان بحر الفتلاوي

كانون الثاني

٢٠٢٣

الملخص التنفيذي

تضمن التقرير ملخص لما ورد في التقارير نصف السنوية لديوان الرقابة المالية الصادرة عام (٢٠٢١) عن تدقيق الانشطة والبيانات المالية لوزارة الموارالمائية والمؤسسات التابعة لها، وما تضمنته من ملاحظات ومخالفات قانونية ومالية على بعض دوائر هذه الوزارة للمدة من ٢٠٢١/١/١ ولغاية ٢٠٢١/٦/٣٠ والتقرير نصف السنوي للمدة من ٢٠٢١/٧/١ ولغاية ٢٠٢١/١٢/٣١ .

خلاصة التقرير نصف السنوي لديوان الرقابة المالية الاتحادية- دائرة التدقيق والمتابعة للمدة ٢٠٢١/١/١ ولغاية ٢٠٢١/٦/٣٠ المتعلقة بنشاط وازارة الموارد المائية والدوائر التابعة لها.

جاء في هذا التقرير بشأن نشاط وزارة الموارد المائية والدوائر التابعة لها الملاحظات الاتية :-

أ- مركز إنعاش الأهوار والأراضي الرطبة

التقرير ذو الرقم (٢٩٣٦) في ٢٠٢١/٢/١٠ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على نشاط مركز إنعاش الأهوار والأراضي الرطبة العراقية للسنة المنتهية في ٣١ / كانون الأول / ٢٠١٩، وأدناه أهم الملاحظات:-

أولاً – لم يقم المركز بإعداد دراسات بيئية لمناطق الأهوار المغمورة والتنوع الإحيائي، خلافاً للنظام الداخلي للمركز / مهام قسم الدراسات والتصاميم الذي أكد على إعداد دراسات بيئية من اجل التكامل البيئي والتنوع الإحيائي ، وقد أوصى الديوان بإعداد الدراسات المشار إليها أعلاه.

ثانياً- لم يتم إعداد برامج إنعاش الأهوار خلال سنة / ٢٠١٩، خلافاً للنظام الداخلي / المهام الذي أشار إلى إعداد برامج لإنعاش الأهوار، وقد أوصى الديوان بإعداد برامج إنعاش الاهوار.

ثالثاً- عدم تنفيذ بعض الأعمال المخطط تنفيذها، مما يؤشر عدم دقة عملية التخطيط، وضعف إجراءات تنفيذها، وقد أوصى الديوان بمراعاة الدقة عند إعداد ووضع الخطة السنوية.

ب – الهيئة العامة لصيانة مشاريع الري والبزل

التقرير ذو الرقم (١٠٧٧٥) في ٢٠٢١/٦/٢٠ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات مديرية صيانة مشاريع الري والبزل فرع ديالى للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١، وأدناه الملاحظة الواردة ضمن التقرير الرقابي وهي كالاتي :-

زيادة بكلفة مشروع تعلية السدة الفيضانية أيمن نهر ديالى بطول (٣٥٠) م داخل مدينة بعقوبة بمبلغ (٣٦٢٥٩٠٠٠) دينار (ستة وثلاثين مليون ومائتان وتسعة وخمسين ألف دينار)، المنفذ بأسلوب التنفيذ أمانة من قبل اللجنة المشكلة بموجب الأمر الإداري المرقم (١٧٥٢) في ٢٠١٩/٩/١٧ بنسبة أكثر من

النسبة المسموح بها والبالغة (٥%)، نتيجة الزيادة بتجهيز التربة النظيفة، وطول السدة، وحسب المطالعة المقدمة من قبل المدير خلافا للمادة (٨- أولاً- أ) من تعليمات تنفيذ الأعمال بأسلوب التنفيذ أمانة رقم (١) لسنة / ٢٠١٨ التي نصت على زيادة فقرات تنفيذ العمل ولغاية (٥%)، خمسة من المائة من قيمة الكشف عند توافر التخصيصات المالية)، وقد أوصى الديوان بضرورة الالتزام بالتعليمات.

ج- مديرية الموارد المائية في محافظة بابل

التقرير ذو الرقم (١١٣١٢) في ٢٠٢١/٦/٢٨ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات مديرية الموارد المائية في محافظة بابل للسنة المالية المنتهية في ٣١/ كانون الأول/ ٢٠٢٠ ، وأدناه أهم الملاحظات الواردة ضمن التقرير الرقابي الاتي :-

أولاً- أفرزت نتائج الزيارة الميدانية من قبل الهيأة الرقابية المختصة بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٩ لمشروع تطوير شط الحلة والمنفذ من قبل (شركة العراق العامة لتنفيذ مشاريع الري التابعة لوزارة الموارد المائية) ولمدة سنتين اعتباراً من تاريخ المباشرة في ٢٠١٩/٨/٢٩ أن نسبة الانجاز الفني للمشروع (٢٥%)، وان العمل متوقف منذ أكثر من (٦ أشهر)، بسبب عدم إزالة التجاوزات على شط الحلة، والمتمثلة بـ محطة وقود قيادة شرطة بابل، مباني وقاعات قطاع خاص، مقر للحشد الشعبي)، وقد أوصى الديوان بتكثيف الجهود واستكمال إجراءات استمرارية العمل بالمشروع وبالتنسيق مع الجهات المعنية.

ثانياً - لازالت المديرية لم تقم بتشغيل مشروع حلة كفل والمنفذ بموجب العقد ذو الرقم (٢٤/٤) لسنة / ٢٠١١، بالرغم من استلامه استلاماً نهائياً منذ (٧) سنوات، وإصدار شهادة قبول نهائي، وحسب كتاب الهيئة العامة لمشاريع الري ذو الرقم(١٤٦٥٧٠) في ٢/تشرين الثاني / ٢٠١٤، وقد أوصى الديوان بتكثيف الجهود لتشغيل المشروع وتحديد المسؤولية التقصيرية لعدم تشغيله لغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي.

خلاصة التقرير نصف السنوي لديوان الرقابة المالية الاتحادية - دائرة التدقيق والمتابعة للمدة ٢٠٢١/٧/١ ولغاية ٢٠٢١/١٢/٣١ لوزارة الموارد المائية الدوائر التابعة لها.

جاء في هذا التقرير بشأن نشاط وزارة الموارد المائية والدوائر التابعة لها الملاحظات الاتية :-

أ- الهيأة العامة لمشاريع الري والاستصلاح

التقرير ذو الرقم (١٤٠٧٠) في ٢٠٢١/٨/١٥ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على ملحق رقم (٢) للعقد ذو الرقم (٣٠) لسنة / ٢٠١٠، الخاص بأمر تغيير عمل رقم (٥) لمشروع قناة شط العرب الاروائية الناقلة للمياه في (محافظة البصرة) ومن اهم الملاحظات التي تضمنها الاتي :-

اولاً – كثرة اصدار اوامر تغيير العمل، أذ بلغت (٥) اوامر تغيير لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي (٣) امر تغيير منها بالزيادة، و(٢) امر تغيير بالنقصان، خلافاً للمادة (٢ / اولاً/ هـ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ (المعدلة) والتي نصت على(تكون الشروط والمواصفات وجداول الكميات والخرائط وغيرها دقيقة لتجنب إجراء التغييرات او الإضافات اثناء التنفيذ)، وقد أوصى الديوان بتوخي الدقة عند اعداد الخرائط وجدول الكميات.

ثانياً- لم يتم اعتماد مبلغ العقد الكلي عند اصدار اوامر التغيير، وانما تم اعتماد مبلغ العقد الاصلي مرة اخرى مع العرض انه لم يتم توقيع ملاحق عقود لأوامر التغيير الثلاثة الأولى في احتساب النسبة وليس امر الغيار السابق استناداً للصلاحيات الممنوحة بموجب الأمر الوزاري ذو الرقم (٨٠٥٤) في ٢٠١٩/٣/٢٥ الفقرة (رابعاً/٨)، التي نصت على (يتم اصدار اوامر الغيار بنسبة لا تتجاوز (١٠%) من كلفة الاحالة لعقود الاشغال العامة والخدمات الاستشارية وضمن حدود صلاحية الاحالة، وعلى ان يراعى تبديل كفالة حسن الاداء تبعا لذلك) ، وقد اوصى الديوان باعتماد مبلغ العقد بعد آخر ملحق عند اصدار اوامر التغيير.

ب الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري والبزل

اولا – التقرير ذو الرقم (١٨٠٦٦) في ٢٠٢١/١٠/٧ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقد ذو الرقم (٢١٤ / تشغيل / ٢٠١٩) والخاص (بمعالجة التآكل الحاصل في سداد هور الحويزة/سداد السائر/ البصرة، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها الاتي :-

(١) التأخر في انجاز المقاولة بحدود (٤٢٢) يوماً عن المدة المحددة لها بموجب العقد وقد بينت الهيئة بأن سبب التأخر يعود الى (توقف العمل بسبب جائحة كورونا)، أذ ان العمل توقف ٢٠٠ يوم، حسب كتاب مديرية الموارد المالية في البصرة المرقم (٢٠٧٢) في ٢٠٢٠/٩/٢١ دون قيام الهيأة بتقديم طلبات الشمول بمدة التوقف الى وزارة التخطيط، خلافاً الى الفقرة (٢) من قرار مجلس الوزراء المرقم (١٩٩) لسنة / ٢٠٢١، والذي اشار الى تقديم طلبات الشمول بمدة التوقف بعد ٢٠٢٠/٧/٣١ ولغاية ٢٠٢٠/١٢/٢ الى لجنة متخصصة تؤلف في وزارة التخطيط، وقد أوصى الديوان الالتزام بقرار مجلس الوزراء واتخاذ الإجراءات المناسبة لإنجاز المقاولة.

(٢) عدم تمديد مدة العقد البالغة (١٨٠) يوماً بالرغم من انتهاءه حسب إجابة الهيأة، خلافاً للفقرة (ثانياً-٢/ضوابط التمديد) من ضوابط توقف وتمديد اعمال المقاولات وعقود التجهيز وعقود الخدمات الاستشارية رقم (٦) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية المشار اليها اعلاه، وقد بينت الهيأة سبب ذلك بأن الوزارة قامت بمفاتحتهم بموجب كتابها المرقم (١٩٦٣٨) في٢٠٢١/٨/٥ لإعادة كتابة التقرير الخاص بلجنة التمديدات، وتم مفاتحة مديرية الموارد المائية في البصرة لاتخاذ اللازم، وقد أوصى الديوان الالتزام بالضوابط المشار اليها اعلاه.

ثانيا- التقرير ذو الرقم (٢١٤٦٣) في ٢٠٢١/١١/٢٢ الخاص بنتائج اعمال رقابة الاداء التخصصي على انشطة وزارة الموارد المائية في معالجة ظاهرة تملح الاراضي الزراعية للمدة من ٢٠١٣/١/١ ولغاية ٢٠٢٠/١٢/٣١، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها الاتي :-

(١) انخفاض نسب الاراضي الزراعية المستصلحة لبعض المحافظات قياساً بالأراضي المطلوب استصلاحها وفق الدراسة الاستراتيجية الايطالية لموارد المياه و الاراضي والتي اعدت من قبل الجانب الايطالي خلال عام ٢٠١٤، ويعود السبب وراء ذلك الى (تلكؤ الشركات المقاولة في تنفيذ الاعمال المحالة لها، اعتراضات الفلاحين، الوضع الامني ، قلة التخصيصات المالية)، أذ تراوحت نسب الاراضي المستصلحة ما بين (٥- ٨٨) % من مجموع الاراضي المطلوب استصلاحها في المحافظات، وقد أوصى الديوان بضرورة قيام الهيأة العامة لمشاريع الري والاستصلاح بتذليل كافة العقبات وتكريس الجهود والإمكانيات لزيادة مساحة الاراضي الزراعية المستصلحة.

(٢) لم تقم الهيأة بتنفيذ استصلاح بعض المشاريع للسنوات (٢٠١٣ – ٢٠٢٠) في المحافظات (ميسان، ذي قار، الديوانية ، ديالى، نينوى، صلاح الدين واسط، ذي قار، الانبار، بابل، كربلاء، واسط، ميسان، المثنى، ذي قار) ولم تبرم عقود بخصوصها، بسبب عدم تحديث دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لتلك المشاريع، مما ادى الى تدهور بعض الاراضي الزراعية من خلال ارتفاع نسبة الاملاح في تربتها، وانخفاض نسب الانجاز الفني لبعض المشاريع الخاصة باستصلاح الاراضي الزراعية، في المحافظات (ميسان، النجف، المثنى، ديوانية)، أذ تراوحت نسبة تنفيذ العقود من (٢٨،٦٢% –٦٠،٢%) ولأسباب مختلفة (قلة الآليات التي تمتلكها الشركات المقاولة ، تغيير التصاميم ، اعتراضات الاهالي، قلة التخصيصات المالية لجائحة كورونا)، وقد أوصى الديوان بقيام الهيأة العامة لمشاريع الري والاستصلاح بتحديث دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشاريعها التي تتطلب التحديث، واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لزيادة نسب الانجاز الفني لمشاريعها.

(٣) لم تتمكن الهيأة العامة لصيانة مشاريع الري والبزل من استخدام (٥٠) آلية جديدة (flushing machine) المستوردة والتي ادخلت بموجب مستندات الادخال المرقمة (١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧) في ٢٠٠٥/٦/١٣ على الرغم من اهميتها في تنظيف وغسل المبازل المغلقة بعد استخدامها من قبل الفلاحين ويعود السبب وراء ذلك الى عدم تفعيل قانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٢ التعديل الرابع لقانون صيانة شبكات الري والبزل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٥ (المعدل)، والذي يشير الى مسؤولية وزارة الموارد المائية في اجراء اعمال الصيانة الدورية للمبازل المغلقة ذات النفع الخاص (التابعة للفلاحين)، وقد أوصى الديوان ضرورة قيام وزارة الموارد المائية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتفعيل قانون رقم (١١) لسنة / ٢٠١٢ التعديل الرابع لقانون صيانة شبكات الري والبزل رقم (١٢) لسنة / ١٩٩٥ (المعدل) والذي يشير الى مسؤولية الوزارة في إجراء أعمال الصيانة الدورية للمبازل المغلقة الخاصة بالفلاحين.

ثالثا– التقرير ذو الرقم (١٩٣٤٤) في ٢٠٢١/٨/٢٦ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على انشطة وحسابات الهيأة العامة لتشغيل مشاريع الري والبزل للسنة المالية المنتهية في ٣١ / كانون الأول / ٢٠١٩، ومن اهم الملاحظات التي تضمنها الاتي :–

(1) لم يتم دمج الهيأة العامة لتشغيل مشاريع الري والبزل مع دائرة المصب العام لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي، خلافاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٣٨٢) لسنة / ٢٠١٨ والذي أشار إلى قيام وزارة الموارد المائية بدمج التشكيلات المذكورة آنفاً واستحداث تشكيلات اخرى بدلاً عنها، وقد أوصى الديوان باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ما جاء بالقرار المشار إليه أعلاه.

(٢) ارتفاع عدد المضخات العاطلة في معظم محطات الري والبزل ومحطات الشحة وقد بينت الهيأة سبب ذلك بإجابتها على استفسار الهيأة الرقابية المختصة المرقم (٣٤) في ٢٠٢١/٤/١٢، بان (أكثر العطلات تكون طارئة ويتم معالجتها حال توفر التخصيص)، الأمر الذي يشير الى عدم وضع برنامج لصيانة المحطات بشكل دوري، وقد أوصى الديوان بصيانة المضخات العاطلة بشكل دوري أو بيعها وفق قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم (٢١) لسنة / ٢٠١٣ (المعدل) في حالة عدم جدوى صيانتها.

(٣) قيام الهيأة باستغلال رصيد حساب الاشراف والمراقبة والبالغ (٣٢٨٣٨٧٤) الف دينار (ثلاثة مليار ومائتان وثلاثة وثمانون مليون وثمانمائة واربعة وسبعون الف دينار) كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ لغير الاغراض المخصصة له، خلافاً للمادة (١٦/ اولاً /ج صلاحيات الوزير المختص) من تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية لسنة /٢٠١٩ والتي نصت على (اجور العاملين من الاجراء الوقتيين والفنيين والخبراء العراقيين والعرب والأجانب الذين تتطلب عملية الاشراف والمراقبة لنفس المشروع ولا يجوز تنسيبهم الى مشاريع أخرى اثناء مدة التنفيذ وتنتهي عقودهم بانتهاء المشروع)، وقد أوصى الديوان الالتزام بالتعليمات أعلاه.

المصادر :

- **التقرير نصف السنوي لديوان الرقابة المالية الاتحادية – دائرة التدقيق والمتابعة للفترة ٢٠٢١/١/١ ولغاية ٢٠٢١/٦/٣٠ لوزارة الموارد المائية .**
- **التقرير نصف السنوي لديوان الرقابة المالية الاتحادية – دائرة التدقيق والمتابعة للفترة ٢٠٢١/٧/١ ولغاية ٢٠٢١/١٢/٣١ لوزارة الموارد المائية .**